

من يرسم خريطة مصر ؟

د / عبد الباقي إبراهيم

كبير خبراء الأمم المتحدة للتخطيط العمراني سابقا

كثيراً ما ترددت الدعوة إلى ضرورة رسم خريطة لمصر تحدد مستقبلها السكاني الانمائي وكثيراً ما حاول بعض المتطوعين رسم الملامح العامة لهذه الخريطة من وجهات نظر مختلفة عسى أن تلفت نظر المسؤولين إليها .. ومع كل هذه الدعوات وهذه المحاولات لم تجد خريطة مصر المستقبل من يرسمها .. فالمسئولية هنا قومية لا تقوى عليها جهة واحدة . وإذا كانت وزارة التخطيط قد حاولت أن تقسم مصر إلى ثمانية أقاليم تخطيطية إلا أن هذه المحاولة لم ترى النور منذ بدايتها .. وعلى الجانب الآخر همت وزارة التعمير بتقسيم مصر إلى أقاليم عمرانية لا تتطابق حدودها مع حدود الأقاليم التخطيطية التي رسمتها وزارة التخطيط ، وعندما تداخلت الاختصاصات وفقدت أجهزة الدولة القدرة على التنسيق فيما بينها .. اقتطعت وزارة السياحة أقاليم خاصة بما تباشر فيها أساليب التنمية السياحية . وعندما اصطدمت مصالحها مع مصالح وزارة البترول اتفقت على فك الإرتباط معها من خلال معاهدة سلام . ومع تفاقم هذه الظاهرة جاء دور بعض المحافظات تحاول أن تمد حدود كردونات مدنها وظهر الخلاف بين بعضهم وطلبوا برسم الحدود فيما بينهم .. وهكذا تتأرجح خريطة مصر وتختز دون نظرة شمولية وقرارات فورية تحكم هذه العملية ، هذا في الوقت الذي ترسم فيه وزارة الاعلام خريطة لمخطاتها التلفزيونية ووزارة المواصلات خريطة لطرقها وأنفاقها وموانئها ووزارة الزراعة خريطة لأراضيها القديمة والحديثة . ووزارة الكهرباء خريطة لمخطاتها وكابلاتها وكل منها يؤدي مرانه ويلعب دوره في ملعب خاص لا تجمعهم استراتيجية واحدة أو خريطة واحدة .. وبعد كل ذلك فطن المهندس الكفراوي وزير التعمير السابق إلى ضرورة رسم هذه الخريطة كاستراتيجية عمل للتنمية القومية .. وعلى بعد منه تقوم وزارة التخطيط باعداد دراسة للتنمية الاقليمية وقد انتهت منها عام 1996 م .. بينما القيادة التنفيذية مشغولة بمعركة الاصلاح الاقتصادي واخضاعه لآليات السوق كما كان منذ أكثر من أربعين عاماً . وتأتي الوزارة الجديدة بكل أنقائها تحاول أن تدخل بمصر في القرن الواحد والعشرين .. وإذا كان منطق التنسيق والتكامل يتطلب خفض عدد الوزارات فاذا بما تزيد من هذا العدد وتزداد بذلك التداخلات في الاختصاصات وأقرب مثل على ذلك فصل الاسكان عن التعمير عن المجتمعات الجديدة عن المرافق .. مع أنها جميعاً تعمل في بوتقة واحدة اسمها التنمية العمرانية يرتبط فيها الاسكان والسكان في المدن الجديدة بالاسكان والسكان في المدن القديمة مع ما يرتبط بذلك من طرق ومرافق وخدمات عامة تتحرك جميعها في اطار الاستراتيجية القومية للتعمير التي تحددها خريطة مصر التي تؤهلها للدخول في القرن الواحد والعشرين .. وإذا كانت عملية الاصلاح الاقتصادي ومشكلة البطالة وقصور الخدمات قد أخذت الأولوية الأولى في برنامج الوزارة الجديدة إلا أنه كان من الأجدى أن تأخذ رسم خريطة مصر الأولوية قبل الأولى ففي اطارها تتحرك كل الأولويات المنهجية وكل المرحليات التنموية وكل التنظيمات الادارية وكل المخططات القطاعية بل هي صورة المستقبل التي يجب أن تسعى كل الهيئات والمؤسسات لتحقيقها .. إن رسم خريطة مصر لا يفهم منها أنها خريطة جغرافية أو مساحية جامدة توضح اتجاهات ومواقع التنمية المستقبلية بقدر ما هي أسلوب عمل واستراتيجية مع الزمان وفي اطار المكان وتوجهها مجموعة من القوانين واللوائح والقرارات التنفيذية . هي دعوة واعلام للخروج من الوادي الضيق إلى آفاق أوسع .. هي اعداد الدخول إلى القرن الحادي والعشرين بكل مستقبلياته السكنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .. ويعني ذلك أن إعداد خريطة مصر المستقبل هي مشروع قومي أكثر منه دراسة علمية تقدم في مجلدات وخرائط ولا تجد من يحركها .. هي مشاركة شعبية مع الأجهزة التخطيطية والتنفيذية للوصول إلى تحقيق أهداف الاستراتيجية القومية . من هذا المنطلق لا بد وأن تعيد القيادات السياسية والتشريعية والتنفيذية ترتيب أوراقها بحيث لا تطغى المشاكل العاجلة على المشاكل الآجلة بحيث لا تصبح إنارة قرية بيت البراج أو توفير الصرف الصحي لنجع البدارى أو مد طريق أو انشاء جسر يربط ضفتي ترعة الوادي مشكلة قومية تقوم عليها الدنيا وتقع وتقدم عنها الأسئلة والاستجابات في مجلس الشعب والمحليات.

إن رسم خريطة مصر المستقبل سوف تعمل على تخصيص الأراضي للهيئات والمؤسسات والوزارات المختلفة خاصة ما لديها القوة القانونية أو الجديدة للاستيلاء على الأراضي التي ترغبها بمسببات أمنية أو استراتيجية تظهر بين الحين والحين ولا يمكن

الوقوف أمامها أو حتى مناقشتها والأمثلة على ذلك عديدة في مواقع المجتمعات الجديدة أو المناطق السياحية خاصة على سواحل البحر الأحمر وخليج العقبة . إن إعداد خريطة مصر المستقبل لا تتعارض مع الأغراض الأمنية أو الدفاعية بل هي تخدم هذه الأغراض سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر وذلك باعتبار المقومات الدفاعية جزء لا يتجزأ من الخريطة الاستراتيجية للدولة . والمهم في كل ذلك أن تعرف كل هيئة مكانها وطريقها ودورها في التنمية المستقبلية لمصر ، وإذا كان للدولة دستورها الذى ينظم الحياة السياسية فيها ، فإن خريطة المستقبل تعتبر الدستور الذى ينظم خطط التنمية القومية والاقليمية والمحلية وينسق بينها ومن خلالها تتحرك كل الأجهزة التنفيذية لأداء دورها فمن خلالها يمكن رسم الخريطة الانتاجية والخريطة التعليمية والخريطة الثقافية والخريطة الاعلامية والخريطة الصحية والخريطة السكانية .. لقد عانى الفكر التخطيطى طويلاً خاصة في الدول النامية من الانفصال الشكى بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج التنمية العمرانية .. ولم يقتنع بنظرية التكامل بين المجالات الثلاثة الا القليل من الدول النامية ومنها دول النور الست في جنوب شرق آسيا التى بدأت تشق طريقها بسرعة حتى كادت تناطح الدول المتقدمة والغنية في العالم . وإذا كان نصر أكتوبر قد تم في إطار خريطة حربية تتحرك من خلالها النظريات العسكرية عرفت كل منها مكانها ودورها وأهدافها في تكامل وتنسيق فائق أدى في النهاية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة وكانت تتحرك في مرونة وفاعلية عندما كانت تتعامل مع المتغيرات التى طرأت على الميدان فانه بهذا المفهوم وبهذه العقلية يمكن رسم خريطة مصر المستقبل.

إن رسم خريطة مصر المستقبل ليس مجرد عملية تنتهى بانتهاء اعدادها ولكنها وسيلة ونظام لتكامل وتنسيق العمل التنفيذى وتوجيه مراحله على المدى الزمنى ، الأمر الذى يحتاج إلى جهاز قائم على اعداده ومتابعته وتقويمه وتحديثه في ضوء المتغيرات المحلية والدولية بل هي بمثابة غرفة العمليات التى توجه المنظومات العسكرية في معركة النصر . الأمر الذى يتحتم عليه قيام جهاز قادر على وضع وتحريك وتوجيه خريطة مصر المستقبل تعمل على المستوى القومى والاقليمى بخلاف النمط القائم لأجهزة التخطيط الاقتصادى الاجتماعى التى تعمل منفصلة عن أجهزة التخطيط العمرانى .. فالعملية ليست وضع خطط محددة لفترة زمنية محددة ولكنها عملية مستمرة للتنمية القومية والاقليمية والمحلية تنتج عنها برامج تنفيذية على مدى زمنى محدد ويقدر استثمارى محدد لتحقيق هدف استراتيجى مرحلى . وإذا كانت الدولة تضع في أولوياتها استكمال مسيرة الاصلاح الاقتصادى وتأمين المجتمع من الداخل والخارج كهدف قريب وعاجل فإن ذلك لا يمنع من أن تضع الدولة في أولوياتها أيضاً رسم خريطة مصر المستقبل حتى نستطيع أن ندخل القرن الحادى والعشرين على أساس علمى قوى وبخطوات ثابتة قوية يشارك فيها المجتمع بكل فئاته ومؤسساته .. هذا هو الطريق إلى ما بعد عام 2000 ، ان الطريق إلى القرن الحادى والعشرين يتطلب نمطاً جديداً من التشكيل الوزارى يقل فيه عدد الوزارات إلى أضيق الحدود وتزداد فيه الهيئات التنفيذية لتغطى كل المجالات .. هنا يمكن احكام التنسيق والتكامل في اطار خريطة مصر المستقبل..